على المعنى واللفظ موضوع للمعنى الخارجي لا الذهني خلافا
للامام وقال الشيخ الامام للمعنى من حيث هو ق
ليس لكل معنى لفظ بل لكل معنى محتاج الى اللفظ والمحكم
المتضح المعنى والمتشابه ما استأثر الله بعلمه وقد
يُطلع عليه بعض اصفيائه قال الامام واللفظ الشائع
لا يجوز ان يكون موضوعا لمعنى خفي الا على الخواص كما
يقول مثبتو الحال الحركة معنى يوجب تحرك الذات
مسئلة قال ابن فورك والجمهور اللغات توقيفية
علمها الله بالوحي او خلق الاصوات او العلم
الضروري وعزي الى الاشعري واكثر المعتزلة
هي اصطلاحية حصل عرفانها بالاشارة والقرينة
كالطفل والاستاذ القدر المحتاج في التعريف توقيف
وغيره محتمل وقيل عكسه وتوقف كثير والمختار الوقف
عن القطع وان التوقيف مظنون مسئلة
قال القاضي وامام الحرمين والغزالي والآمدي
لا تثبت اللغات قياسا وخالفهم ابن سريج
وابن ابي هريرة وابو اسحق الشيرازي والامام
وقيل تثبت الحقيقة لا المجاز ولفظ القياس يغني
عن قولك محل الخلاف ما لم يثبت تعميمه باستقراء

مسئلة اللفظ



مسئلة اللفظ والمعنى ان اتحدا فان منع تصور
معناه الشركة فجزئي والا فكلي متواطئ ان استوى
مشكك ان تفاوت وان تعددا فمتباين وان اتحد
المعنى دون اللفظ فمترادف وعكسه ان كان حقيقة
فيهما فمشترك والا فحقيقة ومجاز والعلم ما وضع
لمعين لا يتناول غيره فان كان التعيين خارجيا
فعلم الشخص والا فعلم الجنس وان وضع للماهية
من حيث هي فاسم الجنس مسئلة الاشتقاق
رد لفظ الى آخر ولو مجازا لمناسبة بينهما في المعنى و
والحروف الاصلية ولا بد من تغيير وقد يطرد كاسم
الفاعل وقد يختص كالقارورة ومن لم يقم به وصف
لم يجز ان يشتق له منه اسم خلافا للمعتزلة ومن بنائهم
اتفاقهم على ان ابراهيم ع ذابح واختلافهم هل اسماعيل
مذبوح فان قام به ما له اسم وجب الاشتقاق او
ما ليس له اسم كانواع الروائح لم يجب والجمهور على اشتراط
بقاء المشتق منه في كون المشتق حقيقة ان امكن
والا فآخر جزء وثالثها الوقف ومن ثم كان اسم الفاعل
حقيقة في الحال اي حال التلبس لا النطق خلافا
للقرافي وقيل ان طرأ على المحل وصف وجودي